

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٤٢٣

المعقودة يوم الجمعة

٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

الساعة ١٣/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد يانيز بارنوفيتش (اسبانيا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد لافروف
الأرجنتين السيد زاولس
باكستان السيد خان
البرازيل السيد ساردنبرغ
الجمهورية التشيكية السيد كوفاندا
جيبوتي السيد علهاي
رواندا السيد باكوراموتسا
الصين السيد وانغ شي شيان
عمان السيد البطاشي
فرنسا السيد لادسو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إفانس
نيجيريا السيد أيواه
نيوزيلندا السيد هيغي
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-86320

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

استوفت المتطلبات المنصوص عليها في هذا الشأن في قرار مجلس الأمن ٩٣٢ (١٩٩٤). وفي هذا الصدد، وفي ضوء المفاوضات الجارية حالياً، وافق مجلس الأمن على ألا ينظر في الوقت الحاضر، في فرض تدابير إضافية ضد يونيتا على النحو المبين في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣).

«ويرى مجلس الأمن أنه، وبعد أن قبلت حكومة أنغولا ويونيتا المجموعة الكاملة لمقترحات المصالحة الوطنية، أصبح الطريق ممهداً لاستكمال مفاوضات لوساكا في وقت مبكر من أجل التوصل إلى اتفاق شامل في إطار 'اتفاقات السلم'، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحث المجلس كلا الطرفين على التوصل إلى اتفاق قبل انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويؤكد المجلس من جديد عزمه على إعادة النظر في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة مستقبلاً في أنغولا في حالة عدم التوصل إلى اتفاق للسلم بحلول ذلك التاريخ.

«ولا يزال مجلس الأمن يساوره بالغ القلق إزاء استمرار النزاع المسلح في أنغولا. ويكرر من جديد طلبه إلى الطرفين بالتوقف عن جميع العمليات العسكرية الهجومية، ويذكرهما مرة أخرى بأن هذه الأعمال كافة تهدد احتمالات التوصل إلى سلم عن طريق التفاوض. كما أن المحاولات الرامية إلى جني مزايا عسكرية قصيرة الأجل، والتسويق في محادثات لوساكا للسلم لن تعمل إلا على إطالة أمد الصراع واستمرار معاناة الشعب الأنغولي، وصرف المجتمع الدولي عن المشاركة في تقديم المساعدة إلى أنغولا.

«وعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء أي عمل يرتكب ضد موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين في أنغولا، ويناشد جميع الأطراف ضمان أمن وسلامة موظفي وممتلكات الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية. ويؤكد مجلس الأمن أهمية تسهيل حرية الحركة المطلقة لإمدادات الإغاثة الإنسانية وللعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء أراضي أنغولا».

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1994/52.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأبني تليقت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعترض، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أوجه عناية أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1994/1026 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة.

عقب مشاورات جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

«يحيط مجلس الأمن علماً بالمعلومات التي نقلتها إليه الأمانة العامة عن الحالة في أنغولا، لا سيما في ضوء الرسالة الموجهة من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيستا) في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى الممثل الخاص للأمين العام. ويعتبر المجلس أن هذه الرسالة تشكل القبول الرسمي المطلوب من جانب يونيتا للمجموعة الكاملة من المقترحات المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي قدمها إليها في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤ الممثل الخاص للأمين العام وممثلو الدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية.

«ويرحب مجلس الأمن بهذه التطورات. فقبول يونيتا للمجموعة الكاملة للمقترحات، تكون قد